



من قيل فيه: (منكر الحديث) وُخْرِجَ له في الصحيح (جمعا ودراسة)

الدكتور مالك حباب سندي الرشدي
مدرس مساعد مشارك بقسم التفسير والحديث
بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت
mhssal@hotmail.com
0096597911263

Abstract:

The expression of “denounced Hadith” is one of the expressions of weakening the narrators, through my reading of the translation books, I stopped at the narrators of the authentic hadith and found that Islamic scholars named them “denounced Hadith”.

Such Judgment has provoked me, so I started to enumerate those narrators who was judged as a “denounced Hadith” although their authenticity, in order to stand the fact of those narrators and indicate their status, and to directing the words of the Islamic scholars in that which would be useful in interpreting the expressions of Imams and in knowing the judge of narration by those narrators.

I has divided the research into an introduction in which I indicated the importance of that subject, methodology and a preamble in which I indicated the definition of denounced hadith and its generalization, and three topics: the first topic about the narrators who named as a “denounced Hadith” the purpose to stay away from companions and be stranger to Shaikh, the second topic about the narrators, the purpose of narration of “denounced Hadith” is restricted by one of sheikhs who wrote down all his novels , the third topic about the narrators who was described as “denounced Hadith” and this description was said by fault, and the conclusion and indexes and reference.

Keywords: discrediting, Narrators, strange, denounced Hadith

الملخص

عبارة (منكر الحديث) من عبارات تضعيف الرواة، ومن خلال قراءتي في كتب التراجم، وقفت على عدد من رواة صحيح البخاري ممن قال فيهم أهل العلم: منكر الحديث. فاستثارني هذا الحكم، فقمّت بحصر هؤلاء الرواة الذين قيل فيهم: منكر الحديث، وكانت روايتهم مخرجة في الصحيح، للوقوف على حقيقة هؤلاء الرواة وبيان حالهم، وتوجيه كلام أهل العلم في ذلك، مما له أثر في فهم عبارات الأئمة، ومعرفة حكم الرواية عن هؤلاء الرواة. وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة ذكرت فيها: أهمية الموضوع وبواعث اختياره، ومنهجية البحث، وتمهيد ذكرت فيه تعريف المنكر وإطلاقاته. وثلاثة مباحث هي: المبحث الأول: في الرواة الذي أطلق عليهم وصف (منكر الحديث) ويكون المراد به الإغراب عن الأقران والتفرد عن الشيخ. والمبحث الثاني: في الرواة الذي أطلق عليهم وصف (منكر الحديث) ويكون المراد من روى حديثا منكرا أو أحاديث فيها نكارة أو نكارتة مقيدة بشيخ من الشيوخ دون جميع رواياته. والمبحث الثالث: في الرواة الذي أطلق عليهم وصف (منكر الحديث) ويكون هذا الإطلاق غلطا من قائله. ثم الخاتمة والفهارس والمراجع.

الكلمات المفتاحية: جرح - رواة - تفرد - منكر الحديث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

فعلم الجرح والتعديل من أهم علوم السنة النبوية؛ وذلك لأنه الطريق إلى معرفة عدالة الرواة وضبطهم، وينبني عليه الحكم على أسانيد المرويات المنقولة من أحاديث وأثار. ولا شك أن الإحاطة بهذا العلم مع اليقظة والإتقان ترفع من شأن المحدث، حيث إنه سيأخذ من مرويات الثقات الذين ثبتت عدالتهم، وسيجتنب الرواة الذين لا يقبلهم أهل العلم: إما لظن في عدالتهم، أو قدح في حفظهم وضبطهم، أو على الأقل سيقوم بالانتقاء من مرويات بعض المتكلم فيهم ممن لا تطرح روايتهم.

وممن كان له قدم السبق في هذا الشأن الإمام البخاري رحمه الله، فقد كان متيقظاً فطناً، متقناً لعلوم الحديث، وهو من أبرز أئمة هذا الشأن، فانعكس هذا الأمر إيجاباً على كتابه الصحيح، فكان لا يروي إلا عن تقبل روايتهم إما اعتماداً وإما اعتضاداً.

ومن خلال قراءتي في كتب تراجم رواة الأحاديث، فقد وقفت على عدد من الرواة الذين خرج لهم البخاري في صحيحه فوجدت من أهل العلم من قال فيهم: منكر الحديث! ومعلوم أن عبارة (منكر الحديث) في الأصل من عبارات التضعيف الشديد فقد جعلها الذهبي في ميزان الاعتدال^(١) مساوية لـ (واه بمرّة) و (ضعيف جداً) و (ليس بشيء) وغيرها، وقال ابن حجر: «قولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال»^(٢).

فكيف يستقيم هذا مع ما عرف من مكانة الرواة الذين خرج لهم البخاري في الصحيح كما هو متقرر عند أهل العلم؟

فلذلك استثناني هذا الحكم على عدد من رواة الصحيح، واستعنت بالله في جمع هؤلاء الرواة الذين قيل فيهم: منكر الحديث، وكان البخاري قد خرج لهم في الصحيح، للوقوف على حقيقة هؤلاء الرواة، وتوجيه كلام أهل العلم في ذلك، مما له أثر في فهم عبارات الأئمة، ومعرفة حكم

(١) ميزان الاعتدال (٤/١).

(٢) نزهة النظر ص ٢٥٦.

الرواية عن هؤلاء الرواة، وغير ذلك من الفوائد.

أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تتلخص أهمية البحث فيما يلي:

- حصر الرواة الذين خرج لهم الإمام البخاري في الصحيح ممن قيل في أحدهم: منكر الحديث.

- بيان حقيقة وصفهم بـ: منكر الحديث.

- بيان حال هؤلاء الرواة عند أهل العلم.

الدراسات السابقة:

لم أقف بعد بحثي وسؤالي لأهل الاختصاص على بحث يجمع الرواة الذين خرج لهم البخاري في الصحيح وقيل فيهم: منكر الحديث، مع بيان حال هؤلاء الرواة، وبيان حقيقة وصفهم بمنكر الحديث.

منهجية البحث:

- اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في جمع الرواة، وذلك من خلال استقراء كتب تراجم الرجال عامة، وكتب رواة الكتب الستة خاصة، وأهمها في هذا الباب تهذيب الكمال للحافظ المزي، والكتب التي تفرعت عنه وبنيت عليه.

- بيان حال الراوي من خلال ذكر أقوال الأئمة فيه، مع مناقشة ما يستدعي النظر والتأمل.

- استعملت الرموز الآتية للدلالة على من خرج لهؤلاء الرواة من الأئمة الستة، فللسته (ع)، وللبخاري (خ)، ولمسلم (م)، ولأبي داود (د)، وللترمذي (ت)، وللنسائي (ن)، ولابن ماجه (ج).

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

فالمقدمة ذكرت فيها: أهمية الموضوع وبواعث اختياره، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث. والتمهيد ذكرت فيه تعريف المنكر وإطلاقه.

والمبحث الأول: الرواة الذين أطلق عليهم وصف (منكر الحديث) ويكون المراد به الإغراب عن الأقران والتفرد عن الشيخ.

والمبحث الثاني: الرواة الذين أطلق عليهم وصف (منكر الحديث) ويكون المراد من روى حديثا منكرا أو أحاديث فيها نكارة أو نكارتة مقيدة بشيخ من الشيوخ دون جميع رواياته.

والمبحث الثالث: الرواة الذي أطلق عليهم وصف (منكر الحديث) ويكون هذا الإطلاق غلطاً من قائله.

والخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.
والفهارس.

التمهيد

إن مصطلح (المنكر) من المصطلحات التي كثر القول فيها وفي ضبطها

والمنكر من حيث الدلالة اللغوية: هو اسم مفعول من أنكر ينكر فهو منكّر، ويطلق على القول والفعل، فيقال قول منكر، وفعل منكر، ومعناه في الأصل خلاف المعروف^(١).
وأما من حيث الدلالة الاصطلاحية فالأئمة استعملوا لفظ المنكر وأطلقوه على الأحاديث وعلى الرواة، وتجد هذا كثيراً عند ابن المديني، وابن معين، وأحمد، والبخاري، ومسلم وأبي حاتم وغيرهم من الأئمة.

وذكر ابن رجب أن أول من تعرض لحد المنكر هو البريديجي، قال: «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البريديجي الحافظ»^(٢).
ونقل ابن الصلاح عن البريديجي توضيحه لحد المنكر بقوله: «بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البريديجي الحافظ: أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف مثنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر»^(٣).

والواقع أن البريديجي ليس بأول من تعرض لحد المنكر، بل هو متابع للأئمة قبله، كالإمام أحمد، والنسائي، وغيرهم.

فقد اشتهر عن الإمام أحمد والنسائي وصف الراوي بمنكر الحديث لأجل التفرد إلا أن هذا التفرد ليس تفرداً مجرداً، ويوضح ذلك قول ابن حجر: «أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عارض يعضده»^(٤).

وليس عدم التفرد وحده كفيلاً بنفي النكارة عن الرواية، فالعلماء والأئمة يلحظون سلامة الرواية من الخطأ، وأن تكون الرواية نفسها معروفة من وجه آخر^(٥).

(١) انظر: لسان العرب (٢٣٣/٥)، والقاموس المحيط ص ٤٨٧.

(٢) شرح علل الترمذي (٦٥٣/٢).

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث ص ٨٠.

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (٦٧٤/٢).

(٥) انظر: الشاذ والمنكر وزيادة الثقة (ص ٥٣).

وللإمام مسلم بن الحجاج ضابطٌ للمنكر، وهو ما ذكره في مقدمة صحيحه، حيث قال: «وعلامته المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله ولا مستعمله»^(١).

وهنا نجد أن الإمام مسلم نص في تعريفه للمنكر بما يتعلق بجانب المخالفة، ولم يتعرض لما يتعلق بالتفرد.

ثم جاء ابن الصلاح في محاولة لضبط ما سبق من أقوال الأئمة، فذكر في النوع الرابع عشر وهو «معرفة المنكر من الحديث» أن المنكر على قسمين كالشاذ، والشاذ عنده على قسمين: «أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف»^(٢).

ثم صار سائر تعبيرات الحفاظ بعد ابن الصلاح في تعريف المنكر دائرة على هذين المعنيين، ومن أمثلة ذلك، قول الذهبي: «المنكر: وهو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يعد مفرد الصدوق منكراً»^(٣).

ثم استقر الاصطلاح على ما قرره ابن حجر بقوله: «وإن وقعت المخالفة مع الضعف؛ فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكر»^(٤).

فجمع في وصف الحديث المنكر ضابطين: الأول: المخالفة. والثاني: كون الراوي ضعيفاً. وقرر ابن حجر أن مجرد تفرد الضعيف أحد قسمي المنكر، مع أن ابن حجر ذكر أن المنكر في إطلاقات المحدثين يطلق على مجرد التفرد من غير مخالفة فقال: «وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين»^(٥).

(١) مقدمة صحيح مسلم (٦/١).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٧٩-٨٠).

(٣) الموقظة (ص ٤٢).

(٤) نزهة النظر ص ٢١٤.

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (٦٧٥/٢).

ويبين السخاوي أن كلام شيخه ابن حجر هو التحقيق في تعريف المنكر^(١).
فالخلاصة عند المتأخرين وهو الذي استقر عليه الاصطلاح اليوم أن الحديث المنكر هو:
الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفاً لرواية الثقة، وقد عدّ بعضهم هذا التعريف أدق التعاريف^(٢).
وعلى هذا فالراوي الذي يروي الأحاديث المنكرة، ويكثر منه ذلك، يطلق عليه العلماء وصف
(منكر الحديث).

ولا بد هنا من التنبيه على الفرق بين قول العلماء عن الراوي: (روى مناكير) وبين قولهم: (منكر
الحديث)، فالذي يظهر من صنيع الحفاظ أن منكر الحديث أشد من قولهم روى مناكير، فإن
دلالة الاسم هنا في قولهم: (منكر الحديث)، تدل على أن الراوي بلغ درجة من رواية المنكر حتى
صار هذا هو الأصل في رواياته.

قال ابن دقيق العيد: «قولهم: روى المناكير لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير
في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق
به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة»^(٣).
وبعد البحث فإن لعبارة (منكر الحديث) مدلولات أخرى، وبيانها في المباحث الآتية.

(١) انظر: فتح المغيث (٢٥٠/١).

(٢) انظر: علوم الحديث، لصبحي الصالح ص ٢١٣، وأصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب ص ٣٤٨.

(٣) فتح المغيث (١٣٠/٢).

المبحث الأول

الرواة الذي أطلق عليهم وصف منكر الحديث

ويكون المراد به الإغراب عن الأقران والتفرد عن الشيخ

١- (خ ت جه) أبي بن عباس بن سهل بن سعد الأنصاري الساعدي.

وصفه الإمام أحمد بقوله: «منكر الحديث»^(١).

وهذا الوصف معناه أنه يغرب في رواياته، كما قرره ابن حجر بقوله: «هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله»^(٢). وبعد تتبع كلام الأئمة في أبي بن عباس اتضح أن فيه ضعفا يسيرا، الأمر الذي يرجح قول ابن حجر في توضيحه لعبارة الإمام أحمد.

قال البخاري: «ليس بالقوي»^(٣). وقال يحيى بن معين: «ضعيف»^(٤). وقال النسائي: «ليس بالقوي»^(٥). وقال العجلي: «له أحاديث لا يتابع منها على شيء»^(٦).

وعلى كل حال فضعف أبي بن عباس ليس شديدا، بل هو يسير، فلذلك يكتب حديثه ليعتبر به، ويتقوى بغيره، كما قال ابن عدي: «يكتب حديثه...»^(٧). وذكره ابن حبان في الثقات^(٨). وقواه الدارقطني بقوله: «هو قوي»^(٩). وهو ما أشار إليه الذهبي بقوله: «ضعفه... وقد احتج البخاري به»^(١٠)، فقوله احتج به البخاري إشارة إلى تقوية حاله وأن ضعفه ليس شديدا.

(١) إكمال تهذيب الكمال (٥/٢).

(٢) هدي الساري (٤٥٣/١).

(٣) تهذيب التهذيب (١٨٦/١).

(٤) تهذيب الكمال (٢٦٠/٢).

(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ١٥.

(٦) الضعفاء الكبير (١٦/١)، وإكمال تهذيب الكمال (٥/٢).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (١٢٨/٢).

(٨) (٥١/٤).

(٩) إكمال تهذيب الكمال (٥/٢).

(١٠) الكاشف (٢٢٨/١).

قال ابن حجر: «وإنما روى له البخاري في موضع واحد، في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم... وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيم بن العباس»^(١).

وهذا الموضع الذي ذكره ابن حجر هو قول البخاري في صحيحه: «حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر، حدثنا معن بن عيسى، حدثنا أبي بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن جده، قال: (كان للنبي صلى الله عليه وسلم في حائطنا فرس يقال له اللخيف)، قال أبو عبد الله: «وقال بعضهم: اللخيف»^(٢).

وهذه الرواية إنما أخرجها البخاري لأجل أن أبي بن العباس قد تابعه أخوه عبد المهيم بن العباس في هذه الرواية كما ذكر ابن حجر، ولأنها رواية من خصوصيات أهل بيته الذين عاش بينهم، ورأى أحوالهم، وذلك يقوي جانب إصابته في الرواية، وأنه مثبت فيما يرويه. والخلاصة: أن أبي بن عباس فيه ضعف يسير كما قال ابن حجر: «فيه ضعف»^(٣)، وروايته تصلح في المتابعات، فلذلك انتقى له البخاري ما تابعه عليه أخوه عبد المهيم، وكان فيه دلالة لجانب إصابته في الرواية.

٢- (ع) داود بن الحصين القرشي الأموي مولاهم، أبو سليمان المدني.

قال علي ابن المديني: «ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث»^(٤).

وواضح أن قصد ابن المديني تضعيف داود بن الحصين في عكرمة خاصة، وهذا لا يقتضي تضعيفه في سائر شيوخه، لذلك قال عنه أبو داود: «أحاديثه عن عكرمة مناكير، وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة»^(٥).

وقال سفيان بن عيينة: «كنا نتقي حديث داود بن الحصين»^(٦). والظاهر أن اتقاء ابن عيينة لحديث بسبب أنه كان ينتحل مذهب الخوارج. قال الساجي: «منكر الحديث، يتهم برأي الخوارج»^(٧). لكن اتهامه برأي الخوارج لا يطرح حديثه؛ لأنه لم يكن داعية إلى بدعته. قال ابن

(١) تهذيب التهذيب (١/١٨٧)، وانظر هدي الساري (١/٣٨٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار (٤/٢٨) حديث رقم (٢٨٥٥).

(٣) تقريب التهذيب ص ٩٦.

(٤) الجرح والتعديل (٣/٤٠٩).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/٥٠).

(٦) الجرح والتعديل (٣/٤٠٩).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (٤/٢٤٥)، وانظر: هدي الساري (١/٤٠١).

حبان عنه: «كان يذهب مذهب الشراة، وكل من ترك حديثه على الإطلاق وَهَم؛ لأنه لم يكن داعية إلى مذهبه، والدعاة يجب مجانبة رواياتهم على الأحوال، فأما من انتحل بدعة، فلم يدع إليها، وكان متقنا، كان جائز الشهادة محتجا بروايته»^(١).

وقال أبو زرعة عنه: «لين»^(٢). وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، ولولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه»^(٣). ويظهر أن هذا الطعن من أبي زرعة وأبي حاتم، إنما هو لأجل وقوع خلل في شيء من مروياته بسبب الضبط، وبتتبع كلام الأئمة يظهر أن الخلل ليس منه، وإنما بسبب من يروي عنه، ويوضح ذلك قول ابن عدي عنه: «صالح الحديث، إذا روى عنه ثقة فهو صالح الرواية، إلا أن يروي عنه ضعيف فيكون البلاء منه»^(٤).

وعلى كل حال فقد قُبل عددٌ من أهل العلم رواية داود بن الحصين ووثقوه. كما قال ابن معين عنه: «ليس به بأس»^(٥)، وقال أيضا: «ثقة»^(٦). وقال أحمد بن صالح المصري: «هو من أهل الثقة والصدق ولا شك فيه»^(٧). وقال العجلي: «مدني ثقة»^(٨). وقال النسائي: «ليس به بأس»^(٩). وقال الذهبي: «ثقة مشهور له غرائب تستنكر»^(١٠). وقال ابن حجر: «ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج»^(١١).

والخلاصة: أن داود بن الحصين ثقة، إلا في روايته عن عكرمة، والطعن عليه في بدعته غير مؤثر؛ لأنه لم يكن داعية لها.

(١) الثقات (٦/٢٨٤).

(٢) الجرح والتعديل (٣/٤٠٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٥٦٠)، تهذيب الكمال (٨/٣٨١).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٥٦٠).

(٦) الجرح والتعديل (٣/٤٠٩)، وتهذيب الكمال (٨/٣٨٠).

(٧) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٨١.

(٨) معرفة الثقات للعجلي (١/٣٤٠).

(٩) تهذيب الكمال (٨/٣٨١).

(١٠) من تكلم فيه وهو موثق ص ٧٦.

(١١) تقريب التهذيب ص ١٩٨.

٣- (ع) قيس بن أبي حازم البجلي، أبو عبد الله الكوفي.

قال علي ابن المديني: «قال لي يحيى بن سعيد: قيس بن أبي حازم منكر الحديث، ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير، منها: حديث^(١) كلاب الحوَّاب»^(٢).

والحديث صحيح، لا مطعن فيه، إلا أنه غريب، وهذا هو المراد من كلام يحيى بن سعيد القطان، كما قال ابن حجر: «ومراد القطان بالمنكر: الفرد المطلق»^(٣). ولمكانة ومنزلة قيس بن أبي حازم فقد دافع الذهبي عنه بقوله: «لا ينكر له التفرد في سعة ما روى، من ذلك حديث كلاب الحوَّاب»^(٤).

كما أثنى الأئمة عليه وبينوا منزلته في رواية الحديث. قال أبو داود: «أجود التابعين إسنادا»^(٥). وقال يعقوب بن شيبه: «وهو متقن الرواية»^(٦). وقال ابن خراش: «كوفي جليل»^(٧). وقال العجلي: «ثقة»^(٨). وقال ابن معين: «قيس بن أبي حازم أوثق من الزهري ومن السائب بن يزيد»^(٩). وقال أيضا: «كوفي ثقة»^(١٠). ولقبه تلميذه إسماعيل بن خالد بـ (الاسطوانة) يعني أنه في الثقة مثل الاسطوانة^(١١). كما ذكره ابن حبان في الثقات^(١٢). وقال الذهبي: ثقة إمام، كاد أن يكون صحابيا،

(١) والمراد بهذا الحديث: ما جاء عن قيس أنه قال: «لما أقبلت عائشة بلغت مياه بني عامر ليلاً نحت الكلاب، قالت: أي ماء هذا؟ قالوا: ماء الحوَّاب. قالت: ما أظنني إلا أني راجعة، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا: (كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوَّاب؟)، فقال لها الزبير: ترجعين! عسى الله عز وجل أن يصلح بك بين الناس». أخرجه أحمد في المسند (٢٩٨/٤٠) برقم ٢٤٢٥٤، و(١٩٧/٤١) برقم ٢٤٦٥٤، وقال الألباني: «إسناده صحيح جداً، صححه خمسة من كبار أئمة الحديث هم: ابن حبان، والحاكم، والذهبي، وابن كثير، وابن حجر». سلسلة الأحاديث الصحيحة (٧٦٧/١) برقم ٤٧٤.

(٢) تاريخ دمشق (٤٦٤/٤٩).

(٣) تهذيب التهذيب (٣٨٩/٨).

(٤) ميزان الاعتدال (٣٩٣/٣).

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود ص ١١٣ - ١١٤.

(٦) تاريخ دمشق (٤٦٢/٤٩).

(٧) تاريخ بغداد (٤٦٤/١٤).

(٨) معرفة الثقات للعجلي (٢٢٠/٢).

(٩) تاريخ بغداد (٤٦٤/١٤).

(١٠) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٤٧٤/١).

(١١) الجرح والتعديل (١٠٢/٧).

(١٢) (٣٠٧/٥).

وحديثه في جميع دواوين الإسلام، وقول القطان مردود^(١). وقال ابن حجر: «ثقة مخضرم»^(٢). وقال الذهبي: «أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه»^(٣).
والخلاصة: أن قيس بن أبي حازم ثقة إمام لا مطعن فيه، والمقصود من قولهم منكر الحديث أنه انفرد في روايات، ومثله يحتمل تفرد ويصح.

٤- (خ م ن) موسى بن نافع الأسدي ويقال الهذلي، أبو شهاب الحنات الكوفي، ويقال البصري، وهو أبو شهاب الأكبر (مشهور بكنيته).

وصفه الإمام أحمد بقوله: «موسى بن نافع منكر الحديث»^(٤)، وقال في رواية أخرى: «ليس به بأس»^(٥). وكلام الإمام أحمد يوضح بعضه بعضا، فليس المراد منه الطعن بالراوي، وإنما المقصود أنه يغرب عن أقرانه كما قرره ابن حجر^(٦). ويوضح ذلك أن سائر الأئمة يوثقونه ويقبلون روايته. قال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث»^(٧). وقال يحيى بن معين: «ثقة»^(٨). وقال أبو داود: «ثقة ثقة»^(٩). وقال العجلي: «كوفي ثقة»^(١٠). وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه؟ فقال: يكتب حديثه، وغيري يحكي عنه أنه قال: ثقة»^(١١). وقال ابن حبان: «من جلة الكوفيين وكان متقنا ثبتا»^(١٢). وقال الدارقطني: «ثقة»^(١٣). وقال ابن عمار: «هو ثقة»^(١٤). وقال ابن حجر: «صدوق»^(١٥).

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ١٥٣، بتصرف يسير. وانظر: الكاشف (١٣٨/٢-١٣٩)، والمغني في الضعفاء (٥٢٦/٢).

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٥٦.

(٣) ميزان الاعتدال (٣٩٣/٣).

(٤) الجرح والتعديل (١٦٥/٨).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص ٣١٣.

(٦) هدي الساري (٤٥٣/١).

(٧) الطبقات الكبرى (٣٤٦/٦).

(٨) سؤالات ابن الجني لأبي زكريا ص ٣٣٩.

(٩) سير أعلام النبلاء (٢٢٨/٨).

(١٠) معرفة الثقات للعجلي (٤٠٦/٢).

(١١) الجرح والتعديل (١٦٥/٨).

(١٢) مشاهير علماء الأمصار ص ٢٦٧، وذكره في الثقات (٤٥٧/٧).

(١٣) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٥٩.

(١٤) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٢٢٢.

(١٥) تقريب التهذيب ص ٥٥٤.

والخلاصة: أن موسى بن نافع ثقة قليل الحديث، وقول الإمام أحمد منكر الحديث معناه أنه يغرب في رواية الحديث، وليست طعنا شديدا.

٥- (ع) يزيد بن عبد الله بن خصيفة بن عبد الله بن يزيد الكندي المدني. وقد ينسب إلى جده فيقال: يزيد بن خصيفة.

قال المزي: «وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: قال أحمد: منكر الحديث»^(١). ووصف الإمام أحمد للرواي بـ منكر الحديث ليس طعنا فيه وإنما بيان لإغراب الراوي، وقد قرر ابن حجر ذلك في هدي الساري ثم قال: «وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم»^(٢). ويؤيد كلام ابن حجر أن الإمام أحمد نفسه يوثق يزيد بن خصيفة، فقد نقل ابن أبي حاتم بسنده إلى أبي بكر الأثرم أنه قال: سألت أبا عبد الله عن يزيد بن خصيفة؟ فقال: «ثقة ثقة»^(٣). وحينما سئل الإمام أحمد عن يزيد بن خصيفة قال: «ما أعلم إلا خيرا»^(٤).

وإذا نظرنا إلى سائر كلام أهل العلم في يزيد بن خصيفة وجدناهم يوثقونه، وكذلك يوثقه الشيخان بإخراجهما حديثه في صحيحيهما. كما وثقه ابن معين^(٥) وأبو حاتم^(٦) والنسائي^(٧). وقال ابن سعد: «كان عابدا ناسكا كثير الحديث ثبنا»^(٨). وذكره ابن حبان في كتاب الثقات^(٩)، وقال عنه: «من جلة أهل المدينة وكان يهتم كثيرا إذا حدث من حفظه»^(١٠). ويظهر أن ابن حبان أراد بذلك ما أراده الإمام أحمد من أن يزيد بن خصيفة يغرب على أقرانه.

(١) تهذيب الكمال (١٧٣/٣٢)، وانظر ميزان الاعتدال (٤٣٠/٤).

(٢) (٤٥٣/١).

(٣) الجرح والتعديل (٢٧٤/٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (٤٩٠/٢).

(٥) من كلام أبي زكريا ص ١٠٨.

(٦) الجرح والتعديل (٢٧٤/٩).

(٧) تهذيب الكمال (١٧٣/٣٢).

(٨) الطبقات الكبرى (٣٩٦/٥).

(٩) (٦١٦/٧).

(١٠) مشاهير علماء الأمصار ص ٢١٦.

وأخذ العلماء المتأخرون بتوثيق يزيد بن خصيفة متابعين أقوال الأئمة. قال الذهبي: «ثقة ناسك»^(١). وقال ابن حجر: «وكان ثقة مأمونا»^(٢).

والخلاصة: أن يزيد بن خصيفة ثقة يغرب، وإن كان في حفظه شيء كما قال ابن حبان؛ فإن الشيخين قد خرجا ما علموا صحته من روايته مما تابعه فيه غيره من الرواة، وهذا ظاهر في مراجعة مروياته في الصحيحين، فلم يخرجوا له في الأصول، بل خرجا مروياته في المتابعات والشواهد.

٦- (خ) يونس بن القاسم الحنفي، أبو عمر اليمامي.

قال ابن حجر: «قال البرديجي: منكر الحديث... ومذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله: منكر الحديث جرحا بيّنا، كيف وقد وثقه يحيى بن معين»^(٣).

وكلام ابن حجر هو المتعين في الجمع بين قول البرديجي وقول سائر الأئمة؛ لأنهم يوثقونه. قال يحيى بن معين: «ثقة»^(٤). وذكره ابن حبان في الثقات^(٥). وقال الدارقطني: «ثقة»^(٦). وقال الذهبي: «ثقة»^(٧). وقال ابن حجر: «ثقة»^(٨).

والخلاصة: أن يونس بن القاسم ثقة، وقول البرديجي محمول على مجرد التفرد.

(١) الكاشف (٣٨٥/٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٤٠/١١)، وانظر تقريب التهذيب ص ٦٠٢.

(٣) هدي الساري (٤٥٥/١) بتصرف يسير.

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي ص ٢٣١.

(٥) (٦٥١/٧).

(٦) تهذيب التهذيب (٤٤٦/١١).

(٧) الكاشف (٤٠٤/٢).

(٨) تقريب التهذيب ص ٦١٤.

المبحث الثاني الرواة الذي أطلق عليهم وصف منكر الحديث ويكون المراد روى حديثا منكرا أو أحاديث فيها نكارة أو نكارتة مقيدة بشيخ من الشيوخ دون جميع روايته

- ١- (خ) حسان بن حسان البصري، أبو علي ابن أبي عباد، نزيل مكة.
وصفه أبو حاتم الرازي بقوله: «هو شيخ منكر الحديث»^(١).
واستعمال أبي حاتم وصف (منكر الحديث) حاصل في مئات الرواة كما في الجرح والتعديل،
واستعماله له متنوع ما بين التضعيف اليسير، والتضعيف الشديد، وغير ذلك، وسياق كلامه هو
الذي يحدد المراد من ذلك^(٢).
وتضعيف أبي حاتم لحسان بن حسان ههنا ليس شديدا؛ لأنه قرنه بقوله شيخ. ومما يؤكد أنه
أراد من قوله منكر الحديث ههنا التضعيف اليسير:
أولا: أن البخاري خرج له في الصحيح، وهذا تقوية للراوي بالجملة.
ثانيا: قال البخاري: «كان المقرئ يثني عليه»^(٣).
ثالثا: ذكره ابن حبان في كتاب الثقات^(٤).
فحمل التضعيف ههنا من أبي حاتم على أنه تضعيف يسير هو المتعين.
وهذا ما فعله الدارقطني في حكمه على حسان بن حسان بقوله: «ليس بالقوي»^(٥). وقال
الذهبي: «ثقة»^(٦)، ويظهر أنه أراد بذلك جانب العدالة؛ لأنه أورده في جملة الضعفاء.

(١) الجرح والتعديل (٢٣٨/٣).

(٢) فعلى سبيل المثال: جاء في الجرح والتعديل (١٣٣/٢) في ترجمة إبراهيم بن مهاجر قول أبو حاتم عنه: «منكر الحديث
وليس بالمتروك». وفي ترجمة إبراهيم بن يحيى (٢٣٧/٢) يقول أبو حاتم: «متروك الحديث، منكر الحديث». ففي المثال
الأول نحملها على التضعيف اليسير، وفي المثال الثاني نحملها على التضعيف الشديد.

(٣) التاريخ الكبير (٣٥/٣).

(٤) (٢٠٨/٨).

(٥) ميزان الاعتدال (٤٧٨/١).

(٦) المغني في الضعفاء (١٥٦/١).

وإذا تأملنا في حسان بن حسان وجدناه من شيوخ البخاري الذين التقى بهم وشاهدتهم وجلس إليهم، فهو ممن عرف البخاري أحوالهم، وانتقى من حديثهم، ولا شك أن إدخال البخاري له في الصحيح تقوية له وتوثيق له في الجملة.

لذلك أرى أن أنسب حكم على الراوي هو قول ابن حجر عنه: «صدوق يخطئ»^(١). ثم إن البخاري أخرج له من الروايات ما كان مروياً أيضاً عن غيره، فهو لم ينفرد بتلك الروايات، كما ذكر ذلك ابن حجر^(٢).

والخلاصة: أن حسان بن حسان فيه ضعف يسير، لكنه ينجبر بمتابعة غيره، ولذلك انتقى البخاري من مروياته في الصحيح ما وافقه عليه غيره.

٢- (خ د ت س) محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، أبو المنذر البصري.

قال أبو زرعة: «منكر الحديث»^(٣). والظاهر من وصفه بهذا أنه يهتم أحياناً، وينفرد، لا أن كل مروياته منكراً أو مردودة؛ وذلك لأن عامة أهل العلم يوثقونه بالجملة.

فقد وثقه ابن المديني بقوله: «كان ثقة»^(٤). وابن المديني من تلاميذه، وقد أخذ عنه وجالسه، فهو أخبر به من غيره. وقال أبو حاتم: «ليس به بأس، صدوق، صالح، إلا أنه يهتم أحياناً»^(٥). وقال ابن حبان: «من جلة أهل البصرة ممن كان يغرب»^(٦). وقال ابن معين: «لا بأس به»^(٧). وقال أبو داود: «ليس به بأس»^(٨). وقال ابن شاهين: «ليس به بأس»^(٩). وقال ابن عدي: «ورواياته عامتها عمن روى أفراداً وغرائب، كلها مما يحتمل، ويكتب حديثه، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وأخرجته أنا في جملة من سمى محمد بن عبد الرحمن لأجل أحاديث أيوب التي ذكرتها التي ينفرد بها، وكل ذلك فمحتمل، لا بأس به»^(١٠). وقال ابن حجر: «وأورد له ابن عدي عدة أحاديث،

(١) تقريب التهذيب ص ١٥٨.

(٢) هدي الساري (٣٩٦/١).

(٣) الجرح والتعديل (٣٢٤/٧).

(٤) تهذيب الكمال (٦٥٤/٢٥).

(٥) الجرح والتعديل (٣٢٤/٧).

(٦) مشاهير علماء الأمصار ص ٢٥٦.

(٧) التعديل والتجريح (٦٦١/٢).

(٨) تهذيب الكمال (٦٥٤/٢٥).

(٩) تاريخ أسماء الثقات ص ٢٠٥.

(١٠) الكامل في الضعفاء (٤١٠/٧).

وقال: إنه لا بأس به. له في البخاري ثلاثة أحاديث، ليس فيها شيء مما استنكره بن عدي^(١).
والخلاصة: أنه صدوق يهيم أحيانا، وهو ما قاله ابن حجر عنه: «صدوق يهيم»^(٢). وانتقى
البخاري ما صح من مروياته.

٣- (ع) يحيى بن سليم القرشي الطائفي. نزيل مكة.

تكلم جماعة من أهل العلم في يحيى بن سليم لأجل روايته لأحاديث منكرة، لا أن مروياته
كلها منكرة أو مردودة.

قال النسائي: «يحيى بن سليم الطائفي ليس بالقوي»^(٣)، وقال أيضا: «ليس به بأس، وهو منكر
الحديث عن عبيد الله بن عمر»^(٤). ووصف النسائي له بالمنكر مقيد في شيخه عبيد الله بن عمر،
وذلك لأنه أخطأ في أحاديث عنه وخلط فيها، كما قال الساجي: «صدوق يهيم في الحديث،
أخطأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمر، ولم يحمد له أحمد»^(٥). والإمام أحمد إنما قدحه
لأجل الأخطاء التي وقعت منه في الأحاديث، خصوصا في شيخه عبيد الله بن عمر. قال الإمام
أحمد: «وقعت على يحيى بن سليم وهو يحدث عن عبيد الله أحاديث منكرة، فتركته ولم أحمل
عنه إلا حديثا»^(٦). وقال أيضا: «أتيت يحيى بن سليم الطائفي فكتبت عنه شيئا، فرأيت يخلط في
الأحاديث فتركته»^(٧).

وهذه الأخطاء لا تطرح حديثه كله، بل هي تضعيف لروايته عن عبيد الله، وتليين له من
جهة الحفاظ، فهو السبب في هذا التخليط. لذلك قال الدارقطني: «كان سيئ الحفاظ»^(٨). وقال
الحاكم: «ليس بالحافظ عندهم»^(٩). وهذا التضعيف له من جهة الحفاظ ليس شديدا، فيعتبر
بحديثه، وينتقى منه، ويتقوى بغيره، وهذا هو الذي فعله البخاري. قال عنه أبو حاتم: «شيخ

(١) هدي الساري (١/٤٤٠).

(٢) تقريب التهذيب ص ٤٩٣.

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ١٠٨.

(٤) تهذيب الكمال (٣٦٨/٣١)، والكاشف (٣٦٧/٢)، وتهذيب التهذيب (١١/٢٢٦).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١٢/٣٢٣).

(٦) الضعفاء الكبير (٤/٤٠٥).

(٧) المصدر السابق.

(٨) إكمال تهذيب الكمال (١٢/٣٢٣).

(٩) المصدر السابق.

صالح، محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه، ولا يحتج به»^(١). وقال ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ»^(٢).

وعلى كل حال فقد وثَّق يحيى بن سليم: جماعة آخرون من أهل العلم، وحمل عنه الناس بالجملة، وهذا يقوي من شأنه.

قال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث»^(٣). وقال ابن معين: «ثقة»^(٤). وقال العجلي: «ثقة»^(٥). وقال ابن شاهين: «كان جازئ الحديث وكان رجلاً صالحاً»^(٦). وقال الشافعي: «كان رجلاً فاضلاً»^(٧). وقال ابن حبان في الثقات: «روى عنه الناس»^(٨). وقال الذهبي: «ثقة»^(٩). وقال ابن حجر: «وقال البخاري في تاريخه في ترجمة عبد الرحمن بن نافع: ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح»^(١٠).

وقال ابن عدي: «حدثنا ابن أبي عصمة، حدثنا ابن أبي بكر، حدثنا يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: يحيى بن سليم ثقة»^(١١). وهذا التوثيق مخالف لما نقل عن الإمام أحمد من تضعيفه إياه، ويمكن أن يقال بأن الإمام أحمد يوثقه في غير شيخه عبيد الله بن عمر، وقد انتقد عليه شيئاً يسيراً من الأحاديث. لذلك قال الإمام أحمد: «كان قد أتقن حديث ابن خثيم، وكانت عنده في كتاب، فقلنا له: أعطنا كتابك. فقال: أعطوني مصحفاً رهناً. قلت: نحن غرباء من أين لنا مصحف؟!»^(١٢).

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٥٦).

(٢) تقريب التهذيب ص ٥٩١.

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٤٣).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٦٠).

(٥) معرفة الثقات للعجلي (٢/ ٣٥٣).

(٦) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص ٢٦١.

(٧) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٠٧).

(٨) (٦١٥/٧) ت.

(٩) الكاشف (٢/ ٣٦٧).

(١٠) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٧)، ولم أجده في التاريخ الكبير للبخاري.

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ٦٢).

(١٢) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٦٨).

وقال أبو خيثمة: «أتينا يحيى بن سليم الطائفي فقلنا له: أعطنا شيئا نكتب منه فقال: ائتوني بمصحف رهن، فأعطيناه مصحفا، وأعطانا شيئا من كتبه»^(١). وقال الفسوي عنه: «سني، رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظا فتعرف وتنكر»^(٢). ويظهر لي أن يحيى بن سليم ضابط لمروياته ضبط كتاب، وكان يحرص على كتبه فلا يعطيها لكل أحد، بل كان يشترط شروطا تضمن له إرجاع كتبه له والمحافظة عليها، فالتخليط في روايته إنما يكون إذا حدث من حفظه.

وقال ابن عدي: «ول يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية، وعبيد الله بن عمرو بن خثيم، وسائر مشايخه، أحاديث صالحة، وإفرادات، وغرائب يتفرد بها عنهم، وأحاديثه متقاربة، وهو صدوق لا بأس به»^(٣).

والخلاصة: أنه حسن الحديث، فيه ضعف يسير من جهة حفظه، وهو صحيح الكتاب ولم يضعف فيه، وهو متقن لحديث ابن خثيم، لكنه منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر، ولأجل ما وقع من النكارة في روايته عن عبيد الله بن عمر لم يخرج له البخاري ومسلم منها شيئا في صحيحهما، كما قال ابن حجر: «لم يخرج له الشيخان من روايته عن عبيد الله بن عمر شيئا... واحتج به الباقر»^(٤).

المبحث الثالث: الرواة الذي أطلق عليهم وصف منكر الحديث ويكون هذا الإطلاق غلطا من قائله

١- (خ ن) أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي، أبو عبد الله البصري.

وصفه الأزدي بقوله: «منكر الحديث غير مرضي»^(٥).

وهذا الكلام من الأزدي مخالف لأئمة الحديث، فلذلك قال ابن حجر: «ولا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات»^(٦).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٦٢/٩).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٣٢٤/١٢).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٦٤/٩).

(٤) هدي الساري (٤٥١/١).

(٥) ميزان الاعتدال (١٠٣/١).

(٦) هدي الساري (٣٨٦/١).

وقد خرج البخاري لأحمد بن شبيب في الصحيح، وذلك توثيق له. وقال أبو حاتم: «ثقة»^(١). وذكره ابن حبان في الثقات^(٢). وقال ابن عدي: «قَبْلَهُ أَهْلُ الْعِرَاقِ وَوَثَقُوهُ»^(٣). وقال ابن حجر: «كتب عنه علي ابن المديني»^(٤). وقال عنه أيضا: «صدوق»^(٥). والخلاصة أن أحمد بن شبيب ثقة، وقول الأزدي خطأ.

٢- (خ م د س) توبة بن أبي الأسد كيسان بن راشد العنبري، أبو المؤرّع البصري.

قال ابن حجر: «وقال الأزدي وحده: توبة؛ منكر الحديث، وروى بإسناد له عن ابن معين: يضعف»^(٦).

وبعد الاطلاع على كلام الأئمة يتضح لي بأن هذا شذوذ من الأزدي كما أشار ابن حجر^(٧)، وكذلك نُقِلَ الأزدي التضعيف عن ابن معين غير صحيح، لأنه معارض بتوثيق ابن معين لتوبة بن أبي أسد كما نقله الدارمي^(٨).

وتوثيق ابن معين لتوبة هو الصواب، وهو الموافق لكل علماء الجرح والتعديل، كيف لا وقد أخرج له الشيخان في الصحيحين.

ووثقه أبو حاتم^(٩) والنسائي^(١٠)، واعتمد ذلك الذهبي^(١١) وابن حجر^(١٢). والخلاصة أن توبة العنبري ثقة، وقول الأزدي خطأ.

٣- (خ م س) خثيم بن عراك بن مالك الغفاري.

قال ابن حجر: «وشذ الأزدي فقال: منكر الحديث. وغفل أبو محمد ابن حزم فاتبع الأزدي،

(١) الجرح والتعديل (٥٥/٢).

(٢) (١١/٨).

(٣) من روى عنهم البخاري في الصحيح ص ٧٧.

(٤) تهذيب التهذيب (٣٦/١).

(٥) تقريب التهذيب ص ٨٠.

(٦) تهذيب التهذيب (٥١٦/١).

(٧) وانظر: هدي الساري (٣٩٤/١).

(٨) تاريخ ابن معين- رواية الدارمي ص ٨٢.

(٩) الجرح والتعديل ٤٤٦/٢.

(١٠) تهذيب الكمال ٣٣٨/٤.

(١١) الكاشف ٢٨٠/١.

(١٢) تقريب التهذيب ص ١٣١.

وأفرط فقال: لا تجوز الرواية عنه! وما درى أن الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات^(١). وقول الأزدي شاذ كما قال ابن حجر، وهو مخالف لتوثيق أئمة هذا الشأن، وقد أخرج الشيخان لختيم بن عراك وهو توثيق له. وممن وثقه صراحة النسائي حيث قال: «ثقة»^(٢). وذكره ابن حبان في الثقات^(٣). وقال العجلي: «ليس به بأس»^(٤). وقال الذهبي: «ثقة»^(٥). وقال ابن حجر: «لا بأس به»^(٦).

والخلاصة أن خثيم ثقة، وقول من ضعفه خطأ.

٤- (ع) عبد الرحمن بن شريح بن عبد الله بن محمود المعافري، أبو شريح الإسكندراني.

وصفه ابن سعد بقوله: «منكر الحديث»^(٧).

وقول ابن سعد مخالف لقول سائر الأئمة.

قال أحمد: «ليس به بأس، ثقة»^(٨). وقال ابن معين: «ثقة»^(٩). وقال العجلي: «مصري ثقة»^(١٠).

وقال النسائي: «ثقة»^(١١). وقال أبو حاتم: «لا بأس به»^(١٢). وذكره ابن حبان في الثقات^(١٣). وقال

الذهبي: «ثقة عابد»^(١٤). وقال ابن حجر: «ثقة فاضل لم يصب ابن سعد في تضعيفه»^(١٥).

ووضح ابن حجر سبب هذا الشذوذ والغلط حين قال: «وشذ ابن سعد فقال: (منكر الحديث)،

ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا، فإن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد،

(١) هدي الساري (١/٤٠٠).

(٢) تهذيب الكمال (٨/٢٢٩).

(٣) (٦/٢٧٤).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٤/١٧٥).

(٥) الكاشف (١/٣٧١).

(٦) تقريب التهذيب ص ١٩٢.

(٧) تهذيب التهذيب (٦/١٩٤).

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/٤٨١).

(٩) الجرح والتعديل (٥/٢٤٤).

(١٠) معرفة الثقات للعجلي (٢/٧٨).

(١١) تهذيب الكمال (١٧/١٦٩).

(١٢) الجرح والتعديل (٥/٢٤٤).

(١٣) (٨/٣٧٠).

(١٤) الكاشف (١/٦٣٠).

(١٥) تقريب التهذيب ص ٣٤٢.

وقد احتج به الجماعة^(١).

والخلاصة أن عبد الرحمن بن شريح ثقة، وقول ابن سعد خطأ.

٥- (ع) المفضل بن فضالة بن عبيد القتباني، أبو معاوية المصري.

قال ابن سعد: « منكر الحديث »^(٢).

وهذا الحكم من ابن سعد مخالف لعامة الأئمة، وأشار إلى خطئه ابن حجر في قوله: « اتفق الأئمة على الاحتجاج به »^(٣).

قال يحيى بن معين: « ثقة »^(٤). وقال أبو سعيد بن يونس: « من أهل الفضل والدين، ثقة في الحديث، من أهل الورع، ذكر أحمد بن شعيب النسوي يوما المفضل بن فضالة -وأنا حاضر- فأحسن عليه الثناء ووثقه، وقال: سمعت قتيبة بن سعيد يذكر عنه فضلا »^(٥). وقال أبو زرعة: « لا بأس به »^(٦). وقال ابن خراش: « صدوق في الحديث »^(٧). وقال أبو حاتم: « صدوق »^(٨). وذكره ابن حبان في الثقات^(٩). وقال الذهبي: « ثقة إمام مجاب الدعوة »^(١٠). وقال ابن حجر: « ثقة فاضل عابد، أخطأ ابن سعد في تضعيفه »^(١١).

والخلاصة أن المفضل بن فضالة ثقة، وقول ابن سعد خطأ.

(١) هدي الساري (٤١٧/١).

(٢) الطبقات الكبرى (٣٥٨/٧).

(٣) هدي الساري (٤٤٥/١).

(٤) الجرح والتعديل (٣١٧/٨).

(٥) تهذيب الكمال (٤١٨/٢٨).

(٦) الجرح والتعديل (٣١٧/٨).

(٧) تهذيب الكمال (٤١٧/٢٨).

(٨) الجرح والتعديل (٣١٧/٨).

(٩) (١٨٤/٩).

(١٠) الكاشف (٢٨٩/٢).

(١١) تقريب التهذيب ص ٥٤٤.

الخاتمة

توصلت من خلال هذا البحث لعدد من النتائج، أذكر أبرزها وأهمها.

أولا: النتائج:

١. عدد الرواة الذين تمت دراستهم أربعة عشر راويا.
٢. ليس كل راو قيل فيه منكر الحديث يكون مطروح الحديث.
٣. منكر الحديث من الألفاظ ذات الدلالات المتعددة، فيجب عند الحكم على الرواة التأمي وتحديد المقصود.
٤. استعمل العلماء وصف منكر الحديث: في التضعيف اليسير، والتضعيف الشديد، وفي التفرد والإغراب والمخالفة.
٥. ظهر لي دقة الإمام البخاري في الصحيح حيث انتقى المرويات ومحصلها، ونظر في حال الرواة، فانتقى لبعض الرواة الذين تكلم بعض أهل العلم فيهم، وكان حاذقا في تجنب أخطاء هؤلاء الرواة، فلم يخرج عنهم إلا ما علم إصابتهم فيه.

التوصيات:

١. إبراز منهج الانتقاء عند الشيخين، وذلك من خلال النظر في الرواة المتكلم فيهم وكيفية إخراج الشيخين لهما في صحيحهما.
٢. استقصاء الرواة الذين قيل فيهم: منكر الحديث دون التقيد برجال الصحيح، ثم النظر في تناولات أهل العلم في الكلام فيهم، مع استخلاص معنى هذا الوصف واستعمالاته عند كل العلماء، وهذا يصلح رسالة علمية.

قائمة المراجع

- (١) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، المؤلف: عبد الله بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، المحقق: د. عامر صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤.
- (٢) أصول الحديث علومه ومصطلحه، المؤلف: محمد عجاج الخطيب، الناشر: أضواء الفكر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- (٣) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- (٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
- (٥) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.
- (٦) تاريخ أسماء الثقات، المؤلف: عمر بن أحمد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
- (٧) التاريخ الكبير (تاريخ ابن أبي خيثمة)، المؤلف: أبو بكر أحمد ابن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- (٨) التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- (٩) تاريخ بغداد، المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)،

المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(١٠) تاريخ دمشق، المؤلف: علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(١١) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

(١٢) تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

(١٣) تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ.

(١٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبى المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

(١٥) الثقات، المؤلف: محمد بن حبان أبو حاتم البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

(١٦) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(١٧) الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر

التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.

(١٨) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(١٩) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد إبراهيم الموصلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٢٠) سلسلة الأحاديث الصحيحة، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف).

(٢١) سؤالات ابن الجنيّد لأبي زكريا يحيى بن معين، المؤلف: يحيى بن معين (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

(٢٣) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

(٢٤) سؤالات الحاكم للدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.

(٢٥) سير أعلام النبلاء، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- (٢٦) الشاذ والمنكر وزيادة الثقة- موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، المؤلف: أبو ذر عبد القادر المحمدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- (٢٧) شرح علل الترمذي، المؤلف: ابن رجب الحنبلي، المحقق: همام عبد الرحيم سعيد، دار النشر: مكتبة الرشد، البلد: الرياض، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- (٢٨) الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر العقيلي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- (٢٩) الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي- حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- (٣٠) الطبقات الكبرى، المؤلف: محمد بن سعد بن منيع المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- (٣١) العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- (٣٢) علوم الحديث ومصطلحه- عرض ودراسة، المؤلف: د. صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة: الخامسة عشر، ١٩٨٤م.
- (٣٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (هدي الساري)، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- (٣٤) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين، الناشر: مكتبة السنة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- (٣٥) القاموس المحيط، المؤلف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

(٣٦) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية- مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٢ م.

(٣٧) الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، الناشر: الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

(٣٨) لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

(٣٩) مسند أحمد، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

(٤٠) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم)، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

(٤١) مشاهير علماء الأمصار، المؤلف: محمد بن حبان أبو حاتم البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه: مرزوق على إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

(٤٢) معرفة الثقات، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(٤٣) معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

(٤٤) المغني في الضعفاء، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: نور الدين عتر.

(٤٥) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون

للتراث - دمشق.

(٤٦) الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

(٤٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

(٤٨) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

(٤٩) النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.